قوله من تنافي الخ وهو ان الاعتراض يقتضي فساد التعريف وقربه يقتضي عدم فساده

لاقربه الى الصواب انما هو باعتبار الفهم وقطع النظر عن التاويل
وللاشارة الى امكان الجواب عبر باقرب فاندفع ما اشار اليه
البعض من تنافي كلام الشارح ولا حاجة الى دفعه بان افعل التفضيل
ليس على بابه فان قلت بعد التاويل السابق كانا متساويين
لا اقربية لاحدهما على الاخر قلت اقربية الاول باعتبار
عدم احتياجه الى تاويل بخلاف الثاني قوله لان المذهب الثاني
اي لان تعريف اهل المذهب الثاني او المراد لان المذهب الثاني
يقتضي باعتبار التعريف عليه فافهم قوله التغيير الاول اي
الانتقال من الوقف الى الرفع قوله لا يخلو بعد اي الان اي
حين التغيير الاول اي لان حقيقة اختلاف الاشيا ان يخلو
كل منها الاخر قوله على صفة اي حال والجار والمجرور حال
من وضع واحترز بقوله على صفة الخ عن الوضع لا على تلك
الصفة فلا يسمى بنا لغة كوضع ثوب على ثوب وقوله الثبوت
اي مدة طويلة فاللعهد ولم يعبر بالثبات المشهور استعماله
في الدوام لايهامه الدوام الحقيقي فان قلت التعبير بالثبوت
يوهم ان المراد به ما يقابل الانتفا قلت القرينة الظاهرة
مانعة من ذلك وهي لزوم عدم الفائدة في قوله على
صفة الخ على فرض ان يراد من الثبوت ما قابل الانتفا لانفهام
الثبوت بمعنى مقابل الانتفا من قوله وضع شي على شي فاندفع
ما اعترض به البعض قوله لا لبيان الخ خرج به الاعراب قوله
من شبه الاعراب بكسر فسكون او بفتحتين اي مشابهة
في كونه حركة او سكونا او حرفا او حذفا وسبب بيان لما
قوله وليس اي ما يؤتى به وقوله حكاية الخ اي لاجل الحكاية

اي تاويل الاختلاف بالوجود

كما

كما في من زيدا حكاية لمن قال رايت زيدا او للاتباع كما في الحمد لله
بكسر الدال اتباعا لكسر اللام او النقل كما في من اوتي بنقل
ضمة الهمزة الى النون او التخلص من التقا الساكنين كما في اضرب
الرجل فهذه الحركات ليست اعرابا ولا بنا بل الاعراب والبنا مقدران
منع من ظهورهما هذه الحركات ولا ينافي هذا ما سياتي
من عدهم الاتباع والتخلص من اسباب البنا على حركة لان
ما هنا فيما اذا كان التابع والمتبوع والساكنان في كلمتين
وما سياتي فيما اذا كان ذلك في كلمة وكان عليه ان يقول
ولا مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا ولا ادغاما وكانه درج على
التعريف بالاعم قوله لزوم اخر الكلمة كان الاولى اسقاط اخر
لان المبني قد يكون حرفا واحدا كتا الفاعل والمراد باللزوم
عدم التغيير لعامل فلا يرد ان في اخر حيث لغات الضم والفتح
والكسر قوله حركة او سكونا كان عليه ان يزيد او حرفا
او حذفا وامثلة الاربعة هولاء كم لا رجلين ارم فدخل في تعريف
البنا بنا اسم لا والمنادى للزومهما حالة واحدة ما داما منادى
واسم لا ويحتمل تخصيص التعريف بالبنا الاصلي فلا يرد ان
لزوم بنائهما قوله لغير عامل متعلق بلزوم وخرج به
نحو سبحان والظرف غير المتصرف كلدا بنا على اعرابها كما سياتي
في الاضافة والاسم الواقع بعد لولا الامتناعية فان
لزومها حالة واحدة للعامل وهو اسبح في الاول ومتعلق
الظرف في الثاني والابتدا في الثالث قوله او اعتلال خرج
به نحو الفتى واورد عليه ان المراد اللزوم لفظا وتقديرا والفتى
غير لازم تقديرا بل هو متغير تقديرا فهو خارج من قولنا

Copyright King Saud University